# العمالة الوافدة في المجتمع الليبي "طبيعتها، مجالاتها الأساسية"
## الفترة من سنة 1970م وحتى سنة 2007م

محمد عمر سالم معيتيق/ جامعة الزيتونة / كلية الدراسات العليا.
**Email:** Mohamed.omar1967@gmail.com

**Abstract:**
Immigration has formed one of the phenomena that clearly surfaced in Libyan society, in view of the increased demand for manpower at the beginning of development plans and implementation within the country, due to the small size of its population, and its inability to pursue the diversity and expansion of development plans, so the opening of the door to migration is The way to strike a balance in the labor markets of the country by providing the human component, which is the most important component of production, but opening the door to immigration wide open without controls has entered the country in the era of population duplication until it overcame in some sectors to increase the numbers of arrivals in a way that produces groups that do not contribute to any Form in operations Development and development, in light of the citizens 'reluctance to accept job opportunities for some occupations because the social position of them has deep repercussions in determining the size of national employment in them, which carries with it a number of social and economic negatives, as well as its future consequences.

**مُقدمة :**

تعتبر هجرة العمالة الوافدة، كأحد عناصر النمو السكاني، فهي ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بأبعاد اجتماعية وديموغرافية وسياسية وأمنية وتتجه تيارات الهجرة عادة إلى المناطق التي تتوافر فيها فرص العمل، وتقل فيها الكثافة السكانية.

كما يعتبر التطور في المجالات الصناعية والثقافية والاتصالات والمواصلات مسؤولاً، عن التحركات السكانية المتنامية، منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين. فقد ساعدت وسائل المواصلات في زيادة حركة المهاجرين نحو مناطق الجذب، التي حظيت بنصيب كبير من مشاريع التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فيما يعتبر البعض أن الهجرة أصبحت عنصراً حيوياً في تطور المخزون العالمي من رأس المال البشري ، وذات عائدات

اقتصادية، وفي نفس الوقت أن الهجرة تفرز بعض المشاكل العديدة المتمثلة في المشاكل الأمنية والسياسية والاجتماعية.(محمد، الكريم :2008، ص 5)

لقد شكلت الهجرة إحدى الظواهر التي برزت على السطح بشكل واضح في المجتمع الليبي، بالنظر إلى زيادة الطلب على القوى العاملة في بداية خطط التنمية وتنفيذها داخل البلاد، وذلك نتيجة لصغر حجم سكانها، وعجزها عن ملاحقة تنوع المخططات التنموية وتوسعها، لذلك فإن فتح باب الهجرة هو السبيل لإحداث توازن في أسواق العمل بالبلاد من خلال توفير العنصر البشري الذي يعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج، إلا أن فتح باب الهجرة على مصراعيه دون ضوابط قد أدخل البلاد في عصر الازدواجية السكانية حتى غلبت في بعض القطاعات زيادة أرقام الوافدين بشكل أفرز أفواجاً لا تسهم بأي شكل في عمليات التنمية والتطور ، في ظل إحجام المواطنين عن قبول فرص العمل لبعض المهن لأن الموقف الاجتماعي منها له مردوداته العميقة في تحديد حجم العمالة الوطنية فيها، الأمر الذي يحمل معه جملة من السلبيات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن عواقبه المستقبلية.(العثمان: 2009، ص ص 18، 19)

**مشكلة البحث:**

يمكن تحديد موضوع البحث في توضيح العمالة الوافدة في المجتمع الليبي من حيث طبيعتها ومجالاتها الأساسية داخل هذا المجتمع وبحالتها الأساسية داخل سوق العمل الليبي. وذلك من أجل التعرف على الوضع الحالي للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي، ودراسة واقع القوى العاملة الوافدة وتطورها المستقبلي والعمل على تصحيح مسيرتها، وذلك لأن تحليل مسألة العمالة الوافدة يقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الهجرة والتنمية، وسنعمل على تحليل هذه العلاقة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية، ما هو حجم العمالة الوافدة في المجتمع الليبي؟ وما هي محدداتها؟ وما هي انعكاساتها المتعددة الأبعاد؟ وما هي الأبعاد المستقبلية؟

**أهمية البحث:**

لقد واجه المجتمع الليبي موجه من الهجرة بدأت بانتقال أعداد كبيرة من الوافدين إلى المجتمع الليبي وذلك بسبب فرص العمل التي وفرها ظهور البترول. وقد كان من ا لطبيعي أن يصبح المجتمع الليبي نتيجة لهذه الهجرات مجتمعاً يضم عدداً من الجماعات المتباينة بالإضافة إلى سكانه الأصليين.

وتبدو أهمية هذا البحث في أن البيانات التي يوفرها ستعمل على التعريف بالهجرة وقوة العمل الوافدة إلى ليبيا، كنافذة فتحتها نتيجة لعملية التطور، والتزامن مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة العربية.

وتكمن أهمية الدراسة في أن هذه الحقائق تشير إلى الهجرة الوافدة في المجتمع الليبي، تميزت بملامح برزت نتيجة لحجم السكان الليبيين ونموهم وتركيبهم النوعي والعمري، وقوة العمل ونشاطهم الاقتصادي والمهني وحالتهم التعليمية وهي ملامح لها أصداء وتأثيرات على مسيرة التنمية ومستوياتها في ليبيا مما أوجب الاستعانة بالأيدي العاملة الوافدة في مسيرة التنمية بليبيا.

**أهداف البحث:**

في ضوء أهمية دراسة ظاهرة الهجرة وآثارها على خصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على العمالة الوافدة في المجتمع الليبي من حيث تطورها التاريخي وطبيعتها في هذا المجتمع ومجالاتها الأساسية في سوق العمل، وبناء على هذا الإطار يهدف البحث إلى **تحقيق الأهداف التالية:**

1. محاولة التعرف على أهم الآثار والمشكلات التي ترتبط بالعمالة الوافدة في المجتمع الليبي.
2. التعرف على تطور القوى العاملة الوافدة في المجتمع الليبي.
3. التعرف على المجالات الأساسية التي تتواجد فيها العمالة الوافدة وما هو دورها في النشاط الاقتصادي بالمجتمع الليبي.
4. التعرف على التركيب العمري والنوعي والحالة التعليمية للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي.

**مفاهيم البحث:**

**1. مفهوم العمالة:**

فهي قوى العمل أي قدرة الإنسان على العمل وتشكل مجموع القوى الجسدية والفكرية التي يمتلكها الإنسان، ويستخدمها في إنتاج الخبرات المادية، وإن القوى العاملة هي العنصر الرئيسي في أي مجتمع وفي عملية الإنتاج، وتطلق عبارة العمالة على مجموعة العمل بجميع فئاتهم المستقرين أو العاملين في منطقة أو صناعة أو مهنة معينة.

وتعرف العمالة في موسوعة علم الاجتماع بأنها توفير الأيدي العاملة من كلا الجنسين اللازمين لعمليات الإنتاج وإعداد شتى أنواع المنتجات الأولية المطلوبة لعمليات إعداد المنتجات الأولية

والمطلوبة لعمليات إعداد المنتجات والبضائع الأولية لإنتاج سلع أخرى.(مارشال جوردن: 2000، ص 1032)

## 2. مفهوم العمالة الوافدة:

عرفت العمالة الوافدة على أنها انتقال العمال من بلدهم إلى الخارج سعياً نحو كسب الرزق لمدة غير محدودة بهدف تحقيق مكاسب معينة ثم يعودون إلى وطنهم الأصلي مرة أخرى (الزياني: 1977، ص 54)

كما عرفت أيضا بأنها قدوم الأفراد من بلد لآخر بهدف العمل والإقامة بها، والأصل بأن هذا الدخول مباح ولكن للدولة حق تنظيمه وتحديد عدد من تقبله من الوافدين طبقاً لظروفها المختلفة.(بدوي: 1982، ص 207)

ويمكن تحديد مفهوم العمالة الوافدة إجرائياً في هذا البحث بأنها مجموعة الأفراد الذين قدموا من مجتمع آخر إلى المجتمع الليبي لغرض العمل والإقامة، باعتبارها جماعات تنتمي إلى مجتمعات أخرى مختلفة عن المجتمع الليبي، ونعتقد أنه يسود داخل كل عماله من هذه الجماعات ثقافة مشتركة تستند إلى مجموعة من القيم والعلاقات وأنماط التفاعل داخل كل جماعة من هذه الجنسيات المختلفة.

**مصادر البيانات:**

من أجل فهم خصائص الهجرة الوافدة ورصد التغيرات التي طرأت عليها فقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على بيانات التعداد السكاني لعام 2006 وهو آخر تعداد فعلي أجرى في البلاد، وجدير بالذكر أن التعداد السكاني يعد أحد المصادر الرئيسية لدراسة الهجرة وخصائصها المختلفة وتوزيعهم وتركيبهم ومسمايتهم الأخرى، بما يتيح مجالاً مناسباً لتقويم التغير ومتابعة مسيره الظاهرة، وإسهاماً في زيادة فهم التغيرات على السكان الوافدين في ليبيا، واعتمدت الدراسة على بعض بيانات التعدادات السابقة خلال مسيرتها التعدادية من عام 1954و 1964 ثم عام 1973 وعام 1984 وعام 1995، وذلك من أجل فهم ظاهرة تطور العمالة الوافدة في المجتمع الليبي بالإضافة إلى بعض الإحصاءات الأخرى ذات العلاقة بالموضوع.

**السياق التحليلي للبحث:**

**طبيعة العمالة الوافدة في المجتمع الليبي:**

إن الهجرة إلى ليبيا هجرة مؤقتة في طبيعتها، وليست هجرة دائمة، وهذا ما جعلنا نشير إلى السكان غير الليبيين بالوافدين تميزاً لهم عن السكان الليبيين.

وتجدر الإشارة في هذا المضمار بأن هناك هجرة خارجية وافدة اتجاه ليبيا متمثلة في الهجرة العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية وذلك للشغل في سوق العمل الليبي.

ولقد كان تيار الهجرة الوافدة ضعيفا حتى مطلع الستينات من القرن العشرين وهي فترة اكتشاف النفط وتصديره واستغلال عائداته في التنمية، لتبدأ تيارات الهجرة الوافدة بالبروز، فتحولت البلاد إلى منطقة جذب سكاني بعد أن كانت منطقة طرد سكاني، وقد تضاعفت أعداد الوافدين مع تصاعد السنوات بخاصة وأن القوى العاملة المحلية أقل من الطلب الملح لتشغيل المشاريع التنموية، مما استدعى استقدام عماله أجنبية من عمال وموظفين وخبراء من خارج البلاد لتغطية العجز في القوى العاملة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية متعددة الجوانب.(العماري: 1997، ص 104-106)

ولمعرفة طبيعة العمالة الوافدة ، لابد من توضيح الوافدين في ليبيا حسب المناطق التي أتوا منها وما هي التغيرات التي طرأت عليهم. ونوضح العوامل التي دفعتهم بالهجرة إلى المجتمع الليبي.

**الجدول رقم (1) توزيع السكان غير الليبيين المقيمين في ليبيا حسب القارات التي ينتمون إليها**

| المصدر | 1973 | | 1984 | | 1995 | | 2006 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عرب | 177648 | 90.24 | 194496 | 47.26 | 332022 | 81.11 | 304863 | 84.79 |
| أفريقيون | 2420 | 1.23 | 19241 | 4.67 | 34519 | 8.43 | 40801 | 11.35 |
| آسيويون | 5207 | 2.64 | 139993 | 34.02 | 30998 | 7.57 | 8203 | 2.28 |
| أوروبيون | 9474 | 4.81 | 52089 | 12.66 | 10601 | 2.59 | 3056 | 0.85 |
| أمريكيون شمال ووسط وجنوب | 1822 | 0.93 | 1885 | 0.46 | 616 | 0.15 | 85 | 0.02 |
| استراليون ونيوزيلنديون | - | - | 118 | 0.03 | 50 | 0.01 | 15 | 0.01 |
| جنسيات غير مبينه | 295 | 0.15 | 3695 | 0.89 | 520 | 0.13 | 2517 | 0.70 |
| المجموع | 196865 | %100 | 411517 | %100 | 409326 | %100 | 359540 | %100 |

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات ، 1973، 1984، 1995، 2006.

بالنظر إلى محتويات الجدول السابق المتعلق بعدد السكان غير الليبيين حسب مصدر قدومهم تبين أنه في عام 1973 بلغ إجمالي الأفراد المقيمين 196865 نسمة، نال الأفراد القادمون من الدول العربية الترتيب الأول وبواقع نسبة 90.24 من إجمالي المقيمين في ليبيا ثم

القادمون من أوروبا نالوا الترتيب الثاني وبنسبة 4.81 ثم الوافدون من آسيا في الترتيب الثالث وبنسبة 2.64 ثم الأفارقة كانوا في الترتيب الرابع وبلغت نسبتهم حوالي 1.23 ثم الترتيب الخامس كان من نصيب الأمريكيين . وفي عام 1984 ارتفع عدد السكان غير الليبيين بشكل ملحوظ حيث وصل إلى 411517 نسمه وحافظ الوافدين العرب على مركزهم في الترتيب الأول وبنسبة قلة عن التعداد الماضي حيث بلغت 47.27 وذلك لأن الوافدين من آسيا قد شاركوا الوافدين العرب في الحضور بعدما كانوا في تعداد 1973 في الترتيب الثالث أصبحوا في هذا التعداد في الترتيب الثاني بنسبة بلغت حوالي 34.02 ثم جاء الأوربيون في الترتيب الثالث وبنسبة تقدر بحوالي 12.66 ثم جاء الأفارقة في الموقع الرابع وبنسبة بلغت حوالي 4.67 ثم الجنسيات الغير مبينه أتت في الترتيب الخامس يليها القادمون من أمريكا ثم استراليا ونيوزيلندا.

أما في عام 1995 فقد بلغ عدد السكان غير الليبيين المقيمين في ليبيا حوالي 409326 نسمة حافظ فيه الوافدين العرب على حضورهم بالترتيب الأول وبارتفاع عن واقع تعداد 1984 حيث بلغت نسبتهم حوالي 81.11 وحدث تبادل للمراكز ما بين الأفارقة والآسيويين وجاء الأفارقة في الترتيب الثاني وبنسبة بلغت 8.43 ثم جاء الوافدين من آسيا في الترتيب الثالث وبنسبة بلغت حوالي 7.57 ثم الأوربيون في الترتيب الرابع وبنسبة 2.59 وكانت نسبة الأمريكيين 0.15 ثم من أي من جنسيات بنسبة 0.13 ثم من قدموا من استراليا ونيوزيلندا.

وفي تعداد عام 2006 بلغ فيه عدد السكان غير الليبيين حوالي 309540 نسمه مشكلا انخفاض نسبي عن تعداد 1995 إلا أن لقد حافظت الجنسيات على ترتيبها كما ورد في تعداد 1995 وذلك تمثل في ارتفاع في العمالة العربية التي حافظت على صدارتها على الجنسيات الأخرى وبنسبة بلغت حوالي 84.79 ثم الأفارقة في الترتيب الثاني وبنسبة بلغت 11.35 وهي تمثل أكثر حضور منذ تعداد 1973 حتى تعداد 2006 ثم الآسيويون بنسبة 2.28 والأوربيون بنسبة 0.85 ثم القادمون من جنسيات أخرى بنسبة 0.70 ثم الأمريكيون بنسبة 0.02 والاستراليون والنيوزيلنديون بنسبة 0.01.

بناء على ما تقدم نلاحظ تنوع الوافدين في ليبيا من جميع قارات العالم حتى إن وكانت بنسب متباينة، فهذا يقودنا إلى الحديث عن عوامل الدفع من منطقة الأصل وما هي الأسباب التي دعتهم للعمل في ليبيا وذلك وفق كل جنسية.

**أولاً- الوافدون العرب:** أن المراجع الذي تناولت هذا الموضوع ، فتجدها تشير إلى مجموعة من العوامل التي دفعت ببعض سكان الدول العربية نحو ليبيا، وهي التضخم السكاني بمصر وعجز

إنتاجها الزراعي والصناعي عن مجارات نموها السكاني، ثم تشجيع حكومتها للهجرة إلى الخارج، وذلك نتيجة لسياسة الانفتاح، وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية، ثم عامل تدني مستوى المعيشة وانخفاض دخل الفرد في كل من تونس والمغرب والسودان وسوريا وموريتانيا، أما الفلسطينيين أن النكبة التي أصابت بلادهم منذ عام 1948 نتيجة الاحتلال الصهيوني، فأفرزت ظاهرة هجرة اللاجئين، ثم هجرة اللبنانيين بسب ضعف الموارد الاقتصادية وتفشي الطائفية بين مواطنيه والحرب الأهلية، أما العراقيون الذين لم يألفوا الهجرة قبل عام 1990 حيث كانت هجرتهم نتيجة العقوبات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت عليهم ثم احتلال بلادهم في عام 2003 جعلهم يهاجرون إلى خارج العراق ليتجه منهم جزء إلى ليبيا.(بن مؤمن: 2005، ص 98)

**ثانياً- الوافدين الأفارقة :** تعد هجرة الأفارقة إلى ليبيا حديثة نسبياً إذا ما قورنت ببعض الجنسيات الأخرى حيث كان حضورها كبير نسبياً بداية من عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث احتلت الترتيب الثاني بعد العمالة العربية وذلك كان نتيجة للدعم السياسي الذي يلقاه الأفارقة على المستوى الرسمي والذي شجعهم على التدفق بأعداد كبيرة إلى ليبيا.

ولكن تضافرت عدة عوامل لتعصف بالهجرة الأفريقية، وتجعلهم يبحثون عن مواقع عمل واستقرار في دول أخرى ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو اجتماعي وديمغرافي، فهذه كلها ظروف ساعدت على تيارات الهجرة من الدول الأفريقية إلى الدول الغنية بثرواتها ومنها ليبيا إما للعمل فيها أو اتخاذها كنقطة عبور للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا فإذا نظرنا إلى عوامل الطرد الكامنة في الدول الأفريقية تجدها تكمن أولا في عوامل الدفع الاقتصادية المتمثلة في الفقر والمجاعات وتناقص فرص العمل، الأمر الذي ينمي فكرة الهجرة كسبيل للتخلص من ذلك الواقع، فالهجرات الأفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في المنطقة الأصل من جهة، ومتطلبات السكان من جهة أخرى، حيث تصبح الموارد الاقتصادية غير قادرة على إعالة الأعداد المتزايدة من السكان بسبب النمو الكبير لهؤلاء السكان مما يجعل العديد من الأفراد يهاجرون في شكل جماعات أو أفراد إلى مناطق آخري حيث فرص العمل أكثر وفرة، فمثلاً في نيجريا بلغ عدد السكان في سنة 1999 حوالي 110.583.242 مليون نسمه قاطنون على مساحة تقدر بحوالي 923768كم2 مما جعل مواردها غير قادرة على تلبية احتياجات سكانها.(النجار: 2005، ص92)

إن ما حققه الأداء الاقتصادي في القارة ما زال يثير قلقاً كبيراً بالإضافة إلى ما يقابله من معدل نمو سكاني سريع، الأمر الذي ستواجه معه القارة الأفريقية أزمة نمو وتنمية سيصعب إيجاد

الحلول لها مستقبلا إذا ما استمرت بنفس الوتيرة والحدة، وهذا يعكس الواقع المعاش لأغلبية السكان في أفريقيا اليوم ، ويزيد من رغبتهم في الهجرة إلى خارج القارة بحثا عن حياة أفضل وهذا ما يؤكده عادل عبد الرزاق موضحا أن معدل الزيادة السكانية السنوية لازال مرتفعا حتى وصل إلى 3.3% مع تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي القومي الإجمالي ليصل إلى 654 دولارا سنوياً مما يساهم في ارتفاع عدد الأفارقة الذين يعيشون تحت خط الفقر.(عبد الرزاق: 1997، ص155)

إن أغلب الدول الأفريقية تعد من أفقر دول العالم طبقا لمعيار الأمم المتحدة عن الدول الأكثر فقرا، وهذا الأمر يعكس واقع العديد من دول القارة اليوم التي تمر بمرحله اقتصادية حرجة، فمثلا كينيا بعد فشلها في تطبيق شروط صندوق النقد الدولي انخفضت فيها معدلات النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوى لها وقد زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية انخفاض أسعار المواد الخام في بعض الفترات إضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتراجع مساحة الأرض المزروعة، وعدم كفاء القطاع الصناعي وفقر في البنية الأساسية وتدني مستوى الخدمات مما جعل المواطنين الكينيين يلجأوا إلى الهجرة.(الزواوي: 2004، ص71)

ومن عوامل الدفع السياسية الصراعات والحروب الأهلية والتدخل الأجنبي في القارة الأفريقية يعد أحد الظواهر الخطيرة التي أدت بعدد كبير من أبناء القارة إلى اتخاذ قرار الهجرة، وخير مثال على ذلك المشاكل التي حدثت في غرب أفريقيا ومن أهمها طرد الغانيين والليبيريين والماليين من نيجريا نتيجة لعدم الاستقرار السياسي بها، والمشاكل التي حدثت في سيراليون والكونغو وزمبابوي وغيرها من الدول الأفريقية الأخرى، مثل ما حدث حينما أدت الحرب الأهلية في ليبريا عام 1987 إلى تفشي البطالة في صفوف العمال الذين كانوا يعملون هناك والقادمين من غرب أفريقيا فأجبروا عن البحث عن أعمال جديدة في بلدان أخرى، فقد بين "نكوس جوزيف" أن العوامل التي شجعتهم على الهجرة إلى ليبيا فهي ليست كدولة نفطية وحسب بل أنها دولة استقرار ولا توجد بها ظاهرة التميز العنصري، ولكن دافعهم في القدوم إلى ليبيا ليس للاستقرار فحسب بل لغرض استخدام ليبيا كنقطة عبور نحو أوروبا وخاصة المهاجرين المهرة منهم، ومنهم من قد أتي إلى ليبيا بطريقة غير مشروعة، عن طريق الصحراء، وعند حضوره إلى ليبيا يجد مساعدة من صديق أو أحد أقربائه المستقرين في ليبيا ويؤكد جوزيف أن معظم هؤلاء المهاجرين هم من الشباب الذين تبلغ أعمارهم من 25 – 35 سنة وخاصة القادمين من غانا ونيجريا وأن تكيفهم في المجتمع الليبي ليس بالأمر الهين لأنهم لا يتكلمون اللغة العربية فهم يجيدون إما اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وبذلك يكون الحصول

على وظيفة أمر شاق جدا، فقد يحاول الكثير منهم الكفاح من أجل البقاء بطريقتهم الخاصة في التعامل بالممنوعات مثل تجارة العملة والمخدرات وتزوير المستندات الرسمية، أو العمل في مختلف أنواع السوق السوداء والعمل في المهن الهامشية، مثل غسيل السيارات، وتصليح الأحذية، ومنهم من يقوم بعملية التسول أو السرقة، وغير ذلك من المهن التي يستحقرها المواطن الليبي.(نكوس جوزيف، ص 5)

تأتي بعد ذلك الدوافع الاجتماعية، وهي ذات أهمية كبيرة كعامل دافع للهجرة، حيث صاحب النمو الحضري في القارة الأفريقية رغبة أبنائها في التخلص من الحياة القبلية ومن الضغط العائلي والرغبة في البحث عن الذات وعن ظروف أفضل، حيث لم يعد العمل التقليدي يحقق للمواطن الأفريقي الإشباع الاجتماعي.

حيث أشار جوزيف إلى أن التقاليد والأعراف القبلية تفرض في بعض الدول في أفريقيا ضرورة الهجرة ففي معظم قبائل سيراليون يحتم الواجب على الأب إيجاد عروس لابنه ، وتوفير تكاليف الزواج ، وذلك لأن الدافع الاجتماعي يتمثل في ضرورة هجرة الأب إلى أماكن أو مناطق أخرى من أجل العمل لتوفير متطلبات الزواج.(نكوس جوزيف، ص 19)

**ثالثاً- العمالة الآسيوية:** فنلاحظ أن كثير من الدول الآسيوية تشترك مع الدول العربية في غالبية عوامل الدفع سالفة الذكر ، ولاسيما الانفجار السكاني الذي تشهده تلك البلدان، وما يسببه من توفير فائض كبير من القوى العاملة التي تجد متنفساً لها في البلدان الأجنبية، أضف إلى ذلك ضعف وتدني مستوى المعيشة وانخفاض الدخل في بعض البلدان الآسيوية مما دفع بعدد كبير من أبنائها للهجرة.

**رابعاً- العمالة الأوروبية :** والتي تتميز بتقدمها الصناعي والتقني الذي يوفر لها شركات عالمية فنية ومتخصصة، فسعت ليبيا إلى التعاقد مع العديد منها لتشارك في تنفيذ مشاريع التنمية، وقد حرصت تلك الشركات على جلب فنييها وعمالها معها، وذلك فق الاتفاقيات التي عقدتها ليبيا مع تلك الدول للحصول على حاجتها منها، من الأطباء والمهندسين والفنيين بالإضافة إلى الشركات النفطية الكبيرة التي تعمل في ليبيا في مجال النفط.

أما عوامل الجذب في ليبيا فإن أبرزها تنامي الدخل القومي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانتهاج سياسة الباب المفتوح إزاء المهاجرين.

أما بخصوص الاندماج الاجتماعي لبقية الوافدين والليبيين فنلاحظ أن عامل الجوار الجغرافي وتقارب الثقافات قد يلعب دوراً فعالاً في تحديد التكيف الاجتماعي، وهذا ما نلاحظه من خلال زيادة نسبة الوافدين العرب عن نسبة العمالة الوافدة الأخرى، وذلك نظراً لقرب المسافة بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول وأن هؤلاء المهاجرين لا يعبرون إلا حدود سياسية فقط تتغير معها السياسة الاقتصادية والاجتماعية ولا تتغير معها الثقافة والدين.

وبعد التعرف على أعداد الوافدين حسب القارات التي ينتمون إليها ومعرفة الدوافع التي كانت وراء هجرتهم إلى ليبيا وبيان مكامن الجذب في المجتمع الليبي، كان لزاماً علينا معرفة هؤلاء الوافدين وذلك حسب البلدان الذين ينتمون إليها بغية التعرف على جميع الجنسيات الموجودة على أرض ليبيا وما هي أكثرها حضورا حتى تتعرف على التغيرات التي طرأت عليها، علما بأن الغالبية العظمى من الأيدي العاملة الوافدة إلى ليبيا أثناء فترة 1954-1964 كانت من غير العرب، وتمثلت آنذاك في المستعمرين الإيطاليين والأجانب العاملين في القواعد العسكرية الأجنبية، إضافة إلى العاملين في الشركات النفطية إلا أن الأمر تغير بعد سنة 1969 ، وفي تعداد عام 1973 زاد عدد العرب الوافدين إلى ليبيا زيادة كبيرة، ولكن تغير الأمر قليلا في عام 1984، إذ انخفضت نسبة الوافدين العرب مقابل الوافدين الأجانب وخاصة الوافدين الآسيويين ، وذلك نتيجة لاتساع حجم الشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع التنموية.(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا: 1999، ص 51، 52)

واستخلاصاً لما سبق نستطيع التأكيد على مجموعة من الحقائق لتوضيح الهجرة الوافدة إلى المجتمع الليبي.

أن الهجرة الوافدة إلى المجتمع الليبي تنتمي إلى جنسيات مختلفة تصل إلى أكثر من ستون جنسية، وهذا الخليط من المهاجرين يجعل ظاهرة الهجرة إلى ليبيا مختلفة عن تلك الهجرة التي عرفتها بلدان الخليج العربي النفطية، حيث ترجع أصول المهاجرين فيها إلى أن أغلبها من الدول الآسيوية مثل العمالة الوافدة من باكستان والهند والفلبين وغيرها، حيث شكلت العمالة الأجنبية من غير العمالة العربية نحو ثلث قوة العمل أي بنسبة 29% من الوافدين في عام 1975 ثم تواصلت في الزيادة حتى وصلت إلى أكثر من 75% من إجمالي العمالة الوافدة في فترة التسعينيات.(فرجاني : 1981، ص59)

وهذا على خلاف ما هو موجود في ليبيا التي تشكل فيها العمالة العربية حوالي ما يقرب من 85% من إجمالي العمالة الوافدة.

ونلاحظ أن إجمالي العمالة الوافدة في ليبيا قد وصل عددها في آخر تعداد عام 2006 إلى 359545 نسمة فكان عدد الذكور منهم يساوي 246939 أما الإناث 112601 ، وهذا يدل على أن مجموعة كبيرة من هؤلاء الوافدين هم مصحوبون بأسرهم وهذا ما تبين من خلال هذا التعداد والذي يوضح بأنه قد بلغ عدد الأسر المقيمة في ليبيا لحظة إجراء هذا التعداد ما مجموعة 981190 أسرة منها (886978) أسرة ليبية والباقي ما مجموعة (94212) هي أسر غير ليبية. أي أن عدد الأسر غير الليبية يشكل نسبة قدرها 9.6% من إجمالي عدد الأسر المقيمة في ليبيا.(الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006، ص 25).

فنلاحظ أن اصطحاب بعض الوافدين لأسرهم نجده يساهم في استقرار هذه العمالة لفترات قد تطول ويعمل أيضاً على تكيفها داخل المجتمع الليبي.

**المجالات الأساسية للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي:**

يسود في أغلب البلدان العربية النفطية نوع من الهجرة يعرف بالهجرة الانتقائية ، وترتبط إلى حد كبير بسياسة الهجرة في دولة معينة (سميحه : 1989، ص 280) تقوم بتنظيم دخول الوافدين وإقامتهم على أراضيها وتستقبل الوافدين التي هي في حاجة إليهم، وعلى هذا فإن الذين يفدون إلى الدول العربية النفطية هم يضمون العمالة المهرة وذوي المؤهلات العلمية والخبرة العلمية، وبعض العمالة الإنتاجية والخدمية الأخرى شبه الماهرة وغير الماهرة، وتضبط عملية الهجرة بهذه الدول عقود عمل تنتهي إقامتهم فيها بانتهاء مدة هذه العقود وبالتالي يتم إرجاعهم في أقرب فرصة ممكنة إلى بلدانهم.

أما بالنسبة للوافدين الذين لهم صبغة غير شرعية والذين تغافلت عنهم السلطات بحكم الحاجة إليهم (فرجاني : 1988، ص 48) أحيانا لتأدية بعض المهام والأعمال والخدمات اليدوية السريعة فإنه يتم ترحيلهم إلى بلدانهم بسرعة، وبحجة عدم قانونية وجودهم ويحدث ذلك في حالات الانكماش الاقتصادي أو الخلافات السياسية أو حالات الطوارئ الأمنية أو الصحية في البلدان المستقبلة.

**أ – العمالة الوافدة ودورها في النشاط الاقتصادي:**

لعبت العمالة الوافدة في المجتمع الليبي، في أعقاب ظهور النفط وتدفق عائداته دوراً كبيراً في عملية الإسراع في التنمية الاقتصادية، وذلك بإقامة الهياكل الأساسية للدولة العصرية، وتوفير مرافق الخدمات العامة التي لم تكن متوفرة من قبل، ونتيجة لصغر حجم

السكان وعدم كفاية المعروض من قوى العمل المحلية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من عنصر العمل، فواجه الاقتصاد الليبي في المراحل الأولى من التنمية عجزاً في قوى العمل، تم توفيرها من خلال الطلب المتزايد على العمالة الوافدة، كما أدى التوسع السريع لقطاع التشييد والبناء والأنشطة المرتبطة به إلى تسارع معدلات الطلب على قوى العمل الوافدة بمختلف مستوياتها ومهاراتها.

نتيجة للتوسع في مشروعات التنمية أدى إلى زيادة معدلات الطلب على خدمات التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأخرى، والتي يتطلب توفيرها أيدي عاملة وافدة كبيرة من مدرسين وأطباء ومهندسين ومحاسبين وغيرهم من المهنيين.

نلاحظ أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد أحادي يعتمد في مجمله على عائدات النفط، ولذلك ظل النمط الاقتصادي السائد هو المتمثل باقتصاد الخدمات لذلك اشتد التوسع في قطاع التشييد والبناء والتجارة الداخلية والتوزيع السلعي، أما القطاع الصناعي فإن دوره بدأ محدود مما دعا إلى جلب عماله هامشية محدودة التعليم والاختصاص، وذات كفاءة محدودة وتتقاضى أجور متدنية ، وللأسباب ذاتها كان من الصعب خلال السنوات الماضية أن تتم عملية إحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة، وخصوصا في القطاع الخاص، وذلك لأن طبيعة الأعمال ومستويات الأجور لا تتناسب مع طموحات العمالة الوطنية التي تفضل العمل في القطاع العام، وأيضاً عزوفها عن العمل المهني والحرفي وأصبح غير مرغوب فيه، وهو من اختصاص العمالة الوافدة.

ونتيجة للتغير الاقتصادي الذي طرأ على المجتمع الليبي، فقد ظهرت أنماط استهلاكية جديدة عن المجتمع وذلك بفعل أثر التقليد والمحاكاة بين الأسر الليبية نتج عنها تزايد في معدلات العمالة المستخدمة في القطاع العائلي بصرف النظر عن توافر أو انتفاء الحاجة إليهم، ونتيجة لهذا التقليد، نتج عنه استخدام العمالة الوافدة في بعض المناسبات الاجتماعية حيث كانت هذه الأعمال تقوم بها أفراد الأسرة الليبية ويتعاون الأسر مع بعضها البعض، فلقد أصبح استخدام هذا النوع من العمالة من قبل المباهاة والتقليد بين الأسر الليبية، وربما ينتج عنه نمط جديد على هذه الأسر، وهو استخدام خدم المنازل والمربيات والتي حتى وإن وجد في المجتمع الليبي فهو ليس بالأمر المنتشر بين الأسر، إلا بحالات قليلة لا تكاد تذكر، وهو ما يجعل المجتمع الليبي يختلف عن المجتمعات الخليجية النفطية في هذا النوع من العمالة التي تنتشر فيما بينها بشكل كبير، وهو ما أكد عليه محمد صادق إسماعيل في دراسته عن العمالة

الأجنبية في الخليج العربي بحيث يوضح لنا بأن تشغيل العمالة المنزلية مثل الخدم والمربيات بأعداد كبيرة في دول الخليج العربي تفوق حتى قوى العمل الوطنية هي بمثابة خسارة اقتصادية، لأن كثير من المواطنين هم ليسوا بحاجة إلى من يخدمهم وتنازلوا عن واجباتهم المنزلية تحت ذريعة الحاجة إلى الخدم بسبب التقليد غير المبرر ، مما سبب في بعض الآثار السلبية على هذه المجتمعات متمثلة في المشكلات والمتاعب المادية والثقافية والاجتماعية وحتى الأمنية.(إسماعيل :2010، ص ص 31 ، 32)

يعمل الوافدون في المجتمع الليبي في مختلف المهن والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية، وما شابهها من مجالات العمل المتوفرة، فمنهم الذين يعملون بالأعمال اليدوية التي لا تحتاج إلى مهارات فنية مثل عمال التشييد والبناء والزراعة والرعي وأعمال النظافة والحراسة وعمال المخابز والمطاعم والمقاهي والفنادق، وكباعة في المحلات التجارية، وأعمال الحلاقة، وغيرها من الأعمال الأخرى.

وهناك من يعملون في الأعمال شبه الماهرة والماهرة التي تتطلب خبرة فنية وعملية، مثل العاملون بمجالات الحدادة والخراطة والنجارة. وميكانيكا السيارات وفي التبريد والتكييف، وأعمال الكهرباء وما شابهها من أعمال أخرى.

أما العاملون في القطاع الوظيفي فيتمثلون في العاملين بالتعليم كمدرسين بالمراحل التعليمية المختلفة، والعاملين في قطاع الصحة بالمستشفيات والمستوصفات من أطباء وصيادلة وممرضين، وكذلك العاملين بالمصانع والتشاركيات والشركات المحلية والأجنبية مثل المهندسين والمحاسبين وغيرهم.

ونلاحظ وجود مظاهر البطالة بين كثير من الوافدين مما دفعهم للقيام بأعمال غير لائقة أو حتى ساهمت في انتشار جرائم العمالة الوافدة في المجتمع الليبي، وهذا النوع من العمالة هم في أغلبهم من أتوا إلى المجتمع الليبي بدون عقود عمل أو من دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة مما ساهم في انتشار ظاهرة السمسرة بالبضائع المتجولة والتجول بها في مختلف أحياء المدن والأسواق الشعبية.

كما توجد ظاهرة عرض العمل بالأجر اليومي حيث تتواجد مجموعات من الوافدين من مختلف الجنسيات وبالذات من العمالة العربية والأفريقية على جوانب الطرق الرئيسية وتحت الكباري وفي بعض الساحات والميادين العامة عرضاً للعمل اليدوي، فمثلاً تجد العامل وهو

جالس على عتبة إحدى الطرق الرئيسية وتوجد أمامه الأدوات الخاصة بالعمل التي تدل على مهنته من أدوات بناء ، طلاء، كهرباء، نجارة..... الخ.(نور :1997، ص74)

نلاحظ أن كثرة هذا المعروض من هذه العمالة الوافدة عمق من اعتماد المواطن الليبي عليها حتى في بعض الأعمال التي كانت إلى وقت قريب يقوم بها المواطن الليبي بنفسه ، فنلاحظ أن هذه العمالة أصبحت تنتشر في جميع المجالات والمهن الهامشية في سوق العمل الليبي.

**ب – خصائص القوى العاملة الوافدة :**

تعد خصائص قوى العمل مكمله في دراستها لتحليل حجم القوى العاملة حيث يقصد بها دراسة وتحليل العناصر الهيكلية الرئيسية للعمالة التي تتضمن التوزيع المهني والقطاعي وتوزيع العمر وتوزيع الحالة العلمية، وهذه العناصر الهيكلية هي كما يرى البعض، الجوانب الاقتصادية للقوى العاملة، فكل منها يعكس بصورة أو بأخرى بعض خصائص اقتصاد الدولة، كدرجة تقسيم العمل ومستوى المهارات والمستوى التعليمي، والتنظيم الاقتصادي، ولهذا فإن دراسة العناصر الهيكلية لقوى العمل تساعد في وضع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع.

**1. الهيكل المهني لقوى العمل الوافدة :**

أبرز الهيكل المهني لقوى العمل مؤشرات لها دلالاتها في عملية تخطيط الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك تصنيف دولي للمهن تستخدمه ليبيا في بياناتها كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول رقم (2) يبين توزيع العاملين من غير الليبيين**
**الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب أقسام وأبواب المهن والنوع**

| أقسام وأبواب المهن | عدد العاملين | | |
|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع |
| التشريعيون والرؤساء والإداريون والمديرون | 326 | 19 | 345 |
| الاختصاصيون والفنيون ومن يرتبط بهم | 15347 | 5433 | 20780 |
| الموظفون والتنفيذيون والكتبه ومن يرتبط بهم | 4123 | 1058 | 5181 |
| العاملون في البيع والشراء | 16173 | 349 | 16522 |
| العاملون في الزراعة وصيد الأسماك (المعدة للتسويق) | 39614 | 913 | 40527 |
| العاملون في المهن الاستخراجية ومهن البناء | 59241 | - | 59241 |
| عمال المعادن والآلات ومن يرتبط بهم | 13036 | 4 | 13040 |
| المجموع | 147860 | 7776 | 155636 |

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا، بيانات تعداد عام 2006، ص 164

بالنظر في بيانات الجدول السابق نلاحظ أن العاملين في المهن الاستخراجية ومهن البناء يشكلون أكبر نسبة من إجمالي قوى العمل الوافدة ونلاحظ أن هذه المهن يتركز فيها الرجال وتخلوا من النساء نظرا لطبيعة هذه المهن وقلة إقبال المرأة على العمل في هذه المهن في حين نجد الإناث أكثر إقبالاً على المهن المكتبية والاختصاصية والفنية والأعمال المتعلقة بها وذلك نظرا لتعلق المرأة بهذه المهن ومناسبتها لطبيعتها التكوينية والجسمية.

إن الجدول رقم (12) يكشف أنماطاً لكل من قوى العمل الوافدة تختلف عما هوة سائد لدى قوى العمل المحلية ، فقد ظهرت سيادة القوى العاملة الوافدة على المهن الاستخراجية ومهن البناء الذي لا تحبذها العمالة الوطنية فبلغ إجمالي العمالة الوافدة بهذه المهن 59241 عاملاً ثم يأتي بعدها العاملين بالمهن الزراعية وصيد الأسماك المعدة للتسويق إذ بلغ إجمالي العاملين بها 40527 عاملاً ثم يأتي العاملين في مجال المهن الاختصاصية والفنية وبلغ عددهم 20780 عاملاً ثم العاملون بمهنة البيع والشراء إذ بلغ الإجمالي لهم حوالي 16522 عاملا ثم يأتي بعدها عمال المعادن والآلات ومن يرتبط بهم حيث بلغ إجمالي العاملين الوافدين بها 13040 عاملاً وهكذا تظهر بوضوح أهمية قوى العمل الوافدة في الحياة الاقتصادية في ليبيا وسيطرتها على بعض المهن مثل مهن البناء والتشييد وتمكنها من إزاحة قوى العمل الوطنية في سوق العمل من القطاع الخاص مما عمق من الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة في هذه المهن الحيوية والمهمة بالنسبة للمواطن والمجتمع.

**2 . توزيع قوى العمل الوافدة حسب أقسام النشاط الاقتصادي:**

لقد اتبعت ليبيا في تعداداتها السكانية ما يعرف بالتصنيف الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي الذي حددته الأمم المتحدة، ويشتمل هذا التصنيف على تسعة أقسام نسبة للنشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الأنشطة غير واضحة التصنيف والمتعطلون ولم يسبق لهم العمل، حيث يتم فيه توضيح توزيع الوافدين من ذوي النشاط الاقتصادي، وذلك من أجل معرفة مجالاتهم الأساسية ومعرفة عددهم في هذه المجالات، وما حاجة البلاد لهذه الأنشطة الاقتصادية التي تعد من أهم أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجدول التالي يبين توزيع الوافدين حسب أقسام النشاط الاقتصادي التي يمارسونها في ليبيا.

الجدول رقم (3) يبين توزيع الوافدين النشطين اقتصادياً والذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس

| أبواب وأقسام النشاط الاقتصادي | عدد العاملين الوافدين | | |
|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع |
| الزراعة والغابات والصيد | 45695 | 968 | 46663 |
| التعدين واستغلال المحاجر | 2433 | 103 | 2536 |
| الصناعات التحويلية | 20229 | 200 | 20429 |
| الكهرباء والغاز والمياه | 680 | 11 | 691 |
| التشييد والبناء | 64263 | 229 | 64492 |
| تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتعلقة بها | 31088 | 717 | 31805 |
| النقل والتخزين والمواصلات | 2554 | 102 | 2656 |
| المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين وخدمات الأعمال | 848 | 198 | 1046 |
| الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية والشخصية والدولية | 14870 | 6563 | 21433 |
| أنشطة غير واضحة التصنيف | 779 | 65 | 844 |
| المتعطلون ولم يسبق لهم العمل | 6164 | 1567 | 7731 |
| المجموع | 189603 | 10723 | 200326 |

نفس المصدر السابق ، ص ص 195-197.

يبين توزيع الوافدين من ذوي النشاط الاقتصادي كما في الجدول السابق، لقد استحوذ نشاط التشييد والبناء على عدد كبير من الوافدين بلغ عددهم 64492 عاملاً، ومن الطبيعي أن يحتل هذا النشاط المركز الأول بين مجموعة الأنشطة الاقتصادية الأخرى مع تلك النهضة التي بدأت منذ السبعينات، حيث شهدت مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي أحدثت تغيراً سجلته معدلات النمو العمراني منذ فترة السبعينات، حيث شهدت مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي أحدثت تغيرا سجلته معدلات النمو العمراني منذ فترة السبعينات بوثيره متنامية، وكان بين هذه المشروعات إنشاء عدد من المدن الجديدة، ومن ناحية أخرى فإن السياسة الإسكانية التي تبنتها الدولة لتوفير السكن المناسب لأفراد المجتمع ومشاريع التنمية الحضرية أثرها في نشاط قطاع البناء والتشييد، وسارت الدولة على هذا النهج في عملية بناء وصيانة المباني وذلك من أجل برنامج ليبيا الغد التي كان له أثر فعال في تطوير المدن وتوسيعها مما عمق من الاعتماد على العمالة الوافدة، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الزراعة والغابات والصيد الذي بلغ إجمالي العاملين الوافدين فيه 46663 عاملاً، فنلاحظ أن هذا القطاع قد شهد زيادة في العمالة غير الليبية في حين كانت هذه المهنة من المهن الأساسية للسكان الليبيين قبل النفط، ولكن الأمر تغير بعد اكتشاف النفط وهجرة

الليبيين نحو المراكز الحضرية والعمل في قطاع الخدمات العامة وقد تخلى الكثير من الليبيين عن العمل في الزراعة، وهذا ما أكده علي لبيب في دراسته الهجرة التونسية إلى ليبيا حيث يؤكد في هذه الدراسة نتيجة اللقاءات التي عقدها مع المهاجرين التوانسة إلى ليبيا بأن بعض الوافدين يجنون الزيتون مقابل نصف المحصول وليس بأجر نقدي الشيء الذي يبرهن على حدة النقص في الأيدي العاملة الليبية في قطاع الزراعة.(لبيب : 1983، ص 122)

وهذا الاستقطاب يعكس الدور الرئيسي لهذين القطاعين هما قطاع البناء والتشييد وقطاع الزراعة في سوق العمل الليبية ودوره في جذب الأيدي العاملة الوافدة وذلك بفعل تحول الليبيين إلى قطاع الخدمات الإدارية.

تؤدي التجارة دوراً مهماً في الاقتصاد الليبي لذلك بلغ عدد قوى العمل غير الليبية نحو 31805 فرداً ومن الملاحظ أن رصيد الذكور كان هو السائد في هذا النشاط، ولاشك أن هناك عوامل عديدة ساهمت في نمو التجارة في ليبيا منها اتفاقيات الإعفاء الجمركي وتسهيلاته بين ليبيا وكل من الدول العربية المجاورة لها وبعض من الدول العربية الأخرى، وانتعاش حركة التجارة بين ليبيا وبعض الدول الأوروبية بعد إعادة العلاقات ما بين الدول الأوروبية وأمريكا، وبعد رفع الحصار عن ليبيا، كما أن انتعاش قطاع الفنادق والمطاعم وإقامة فنادق عالمية كبرى في ليبيا وقدوم ليبيا على الاستثمارات في هذا المجال أضفى على الأنشطة المتعلقة بالمطاعم والفنادق ذلك النمو.

يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والعاملين في قطاع النظافة العامة والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية والعاملين بالخدمات المنزلية الخاصة بالأسر والبالغ عددها 21433 عاملاً وتلاحظ أن هذا القطاع يضم عدد كبير من العمالة الوافدة وذلك بسبب عزوف العمالة المحلية عن العمل في بعض المجالات التي يضمنها هذا القطاع المتمثلة في خدمات النظافة العامة والخدمات المتعلقة بالخدمة المنزلية الخاصة بالأسر ، هذا بالإضافة إلى النقص في بعض الوظائف الفنية والتقنية التي يحتويها قطاع الصحة والتعليم فما زال يعتمد في تشغيلها على العمالة الوافدة الماهرة وذات المستويات العلمية العليا.

أما قطاع الصناعات التحويلية الذي بلغ فيه عدد العاملين الوافدين نحو 20429 عاملاً، ويبدو أن ازدهار هذا القطاع يعود إلى سياسة الدولة الهادفة إلى تنمية القطاع الصناعي من أجل تنويع مصادر الدخل، ثم تقليل الاعتماد على البترول الذي يشكل أكبر مورد من موارد البلاد، ومن أجل توسيع القاعدة الإنتاجية حرصت الدولة على انتهاج سياسة تهدف إلى تقديم كثير من التسهيلات والامتيازات لتشجيع المؤسسات والشركات على ممارسة النشاط الاقتصادي

الصناعي ، فقد قامت الدولة بإنشاء عدد من المناطق الصناعية وزودتها بجميع المرافق التي تخدم المشروعات الصناعية إلى جانب هذه الأنشطة التي ضمت أعداد كبيرة من العمالة الوافدة هناك الأنشطة الأخرى المتمثلة في النقل والتخزين والمواصلات وقطاع التعدين واستغلال المحاجر وقطاع المصارف ومؤسسات التمويل وقطاع الكهرباء والغاز والمياه بالإضافة إلى الأنشطة غير واضحة التصنيف حتى وإن كانت فيه العمالة الوافدة تمثل حضور أقل من الأنشطة سابقة الذكر إلا أن أهم ما يلاحظ على هذه الأنشطة بأنها لا زالت تعتمد في جزء من تشغيلها على العمالة الوافدة وذلك نظرا لأهمية هذه الأنشطة.

**3. التركيب العمري للعمالة الوافدة:**

أن النظر إلى حجم القوى العاملة ونموه من الناحية الكمية فقط لا يعطينا صورة كاملة واضحة عن هذا الكيان فهم ليسوا مجرد أعداد وإنما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث النوع ذكور وإناث ومن حيث العمر إلى أطفال وشباب وشيوخ فهذا التركيب يكشف عن المتضمنات الاجتماعية والاقتصادية، ويرتبط التكوين العمري والنوعي للقوى العاملة بما يعرف بمعدل النشاط الاقتصادي، وهو عبارة عن النسب المئوية للأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي إلى مجموع السكان في فئة عمرية معينه لذلك فإن التركيب العمري يعد أهم عامل في تحديد هذه المعدلات حيث يختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى ويقل جداً عدد الذين يدخلون ضمن ذوي النشاط الاقتصادي من بين السكان تحت سن 15 سنة، ولكنه يرتفع معدل الإسهام في النشاط الاقتصادي للبالغين أي أكثر من 15 سنة ويهبط معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي عند بلوغ سن التقاعد، ويرى بعض المتخصصين أن هناك علاقة وثيقة بين معدل النشاط الاقتصادي للتركيب العمري ومستوى التنمية الذي حققه المجتمع ، فإن العنصر الأكثر أهمية في تحديد القوى العاملة هو نسبة الأطفال والبالغين وهذه النسبة تعتمد بصفة أساسية على معدل المواليد، ففي الدول المتقدمة تكون نسبة الشباب أقل منها في الدول النامية وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة.(حسن : 1992، ص ص 170-172)

يعتبر التركيب العمري من أهم أنواع التركيب السكاني في الدراسات الديموغرافية بشكل عام أن العمر من أهم سمات الإنسان التي ترتبط إلى حد كبير بسلوكه وحاجياته ونشاطاته ، إذ يمكن من خلاله أن نعرف الكثير من الملاح الديموغرافية للوافدين ويمكن أن نتبين خصائص هذا التركيب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4) يبين توزيع السكان غير الليبيين حسب فئات العمر والنوع

| فئات العمر | الذكور | الإناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| 4 – 0 | 12626 | 12487 | 25113 |
| 9 – 5 | 11968 | 11718 | 23686 |
| 14 – 10 | 10647 | 10201 | 20848 |
| 19 – 15 | 21944 | 8961 | 30905 |
| 24 – 20 | 39796 | 9162 | 48958 |
| 29 – 25 | 41022 | 9418 | 50440 |
| 34 – 30 | 32110 | 10368 | 42478 |
| 39 – 35 | 24762 | 9302 | 34064 |
| 44 – 40 | 18926 | 7887 | 26813 |
| 49 – 45 | 14425 | 7442 | 21867 |
| 54 – 50 | 8592 | 7544 | 16136 |
| 59 – 55 | 5498 | 4197 | 9695 |
| 64 – 60 | 2711 | 1961 | 4672 |
| 69 – 65 | 1244 | 963 | 2207 |
| 74 – 70 | 387 | 476 | 854 |
| 75 فما فوق | 290 | 514 | 804 |
| **الإجمالي** | **246939** | **112601** | **359540** |

**المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تعداد 2006، مرجع سابق ، ص 99.**

وفقاً للبيانات الواردة في الجدول السابق فيما يخص توزيع السكان غير الليبيين حسب النوع والفئات العمرية ، فالملاحظ أن غالبية هؤلاء هم من الذكور حيث بلغ عددهم 246939 فرداً مقابل 112601 من الإناث أي بنسبة 68.7% لمصلحة الذكور، علما أن أغلبية الذكور هم من بين سن 15 – 59 حيث يصل عددهم 207075 وافداً وبنسبة مئوية تصل إلى 83.9%.

وتجدر الإشارة إلى أن التركيبة العمرية للوافدين كما يظهرها الجدول السابق لا تقع ضمن النمط الشائع في المجتمعات المستقرة الذي تتميز بالتوازن النسبي في توزيع الذكور والإناث ، بل حدث العكس في التركيبة العمرية لدى الوافدين، حيث تميل كفة الذكور على الإناث والتي تبدو طفيفة في الفئات الصغرى نتيجة لصغر الفئات المهاجرة ، ولكن سرعان ما تزداد الفجوة بين الجنسين في الفئات الوسطى ويزداد تضخمها نتيجة لصفة الانتقائية النوعية التي أضافت عناصر جديدة إلى هذه الفئات ، خصوصاً عند الذكور، وهي سمة مميزة لمجتمع المهاجرين بينما يمتاز بقيمة ضيقه تدل على قلة مشاركة كبار السن في مجتمع المهجر.

وعلى العموم فإن ارتفاع الفئة العمرية (15 – 59) سنة تكمن في ظاهرة الانتقاء العربي النوعي، حيث ارتفاع نسبة السكان في الأعمار المنتجة وخاصة للذكور، وهذه نتيجة طبيعية لأن الهجرة إلى ليبيا هي هجرة عماله بالدرجة الأولى.

أما الفئة العمرية من صفر – 14 سنة هم أفراد متواجدون تابعون لأسرهم، حيث لا يدخلون تحت شريحة المهاجرون بمفردهم لأن أعمارهم لا تؤهلهم في الدخول ضمن شريحة المهاجرين طوعاً، بل هم إما ولدوا على أرض ليبيا أو تربوا داخلها حتى وصولهم سن الرابعة عشر.

أما بالنسبة للفئة العمرية 65 فأكثر أن أغلبهم لم يأتوا مهاجرين في هذه السن ولكن تقدم العمر بهم من جراء بقائهم فترة طويلة ومن تحولوا من الفئة 15 – 64 لهذه الشريحة وذلك نتيجة استمرار وجودهم في المجتمع الليبي.

ونتيجة لذلك نلاحظ ارتفاع عدد الوافدين الذكور أمام الإناث وبالذات في الفئات السنية من 15 – 59 سنة وهي سن العمل وهذا ما تؤكد عليه الدراسات المتعلقة بالهجرة بأن الذكور هم أكثر استعداد للهجرة من الإناث، وهنا يظهر الانتقاء العمري والنوعي مرتفعا عند الذكور في البلد الجاذب للمهاجرين.

**4 . الحالة التعليمية للسكان غير الليبيين:**

إن أهمية توزيع السكان حسب الحالة التعليمية يرتبط بشكل مباشر بإنتاجية العمل، فتحقيق زيادة في الإنتاج عن طريق التأثير في الجانب الكمي للعمالة (التوسع الأفقي) يواجه جملة مشكلات وتعقيدات يرتبط بعضها بانخفاض مرونة عرض العمل من العمالة المحلية ، لذلك فإن مثل هذه الزيادة يمكن تحقيقها عن طريق التأثير في الجوانب النوعية للسكان (التوسع العمودي). فمن هذا المنطلق أن عرض الحالة التعليمية للسكان الوافدين يلقي مزيدا من الضوء على بعض خصائصها التي ترتبط ارتباطاً وثيقا مع خصائص السكان الأخرى الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تفيد في معرفة جوانب النجاح أو الفشل في استقدام العمالة الوافدة. (الراوي : 1990، ص226)

ويمكن توضيح الحالة العلمية للسكان الوافدين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح توزيع السكان غير الليبيين الذين أعمارهم (10 سنوات فما فوق) حسب الحالة التعليمية والجنس

| الحالة التعليمية | ذكور | | إناث | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| أمي | 48806 | 22.0 | 18426 | 20.8 | 67232 | 21.6 |
| دون الابتدائية | 38002 | 17.0 | 12400 | 14.1 | 50402 | 16.2 |
| الشهادة الابتدائية | 31618 | 14.2 | 15192 | 17.1 | 46810 | 15.1 |
| الشهادة الإعدادية وما يعادلها | 41240 | 18.5 | 14778 | 16.7 | 56018 | 18.0 |
| الشهادة الثانوية وما يعادلها | 37298 | 16.8 | 13472 | 15.2 | 50770 | 16.3 |
| شهادة فوق الثانوية وما دون الجامعة | 9184 | 4.1 | 4110 | 4.6 | 13294 | 4.1 |
| الشهادة الجامعية فما فوق | 15433 | 7.0 | 7745 | 8.8 | 23178 | 7.5 |
| غير مبين | 764 | 0.34 | 2273 | 2.6 | 3037 | 1.0 |
| **الإجمالي** | **222345** | **99.9** | **88396** | **100** | **310741** | **100** |

**المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات ، تعداد 2006 ، مرجع سابق ، ص 115.**

مما لاشك فيه أن معرفة المستوى التعليمي للوافدين في ليبيا على درجة عالية من الأهمية ، لأنها ستوضح الفاعلية الحقيقية المستفادة منها في الأنشطة الاقتصادية، وللتأكد من ذلك لابد من استعراض واقع المستوى التعليمي وفق ما هو مبين من الجدول السابق.

وفيما يخص الحالة التعليمية للعمالة الوافدة إلى ليبيا، فإن نسبة عالية من المهاجرين من الأميين حين تصل نسبة هؤلاء إلى 26.6% من إجمالي السكان غير الليبيين الذين أعمارهم (10 سنوات فما فوق).

وتصل نسبة الذين هم دون الابتدائية إلى حوالي 16.2% ومن تحصلوا على الشهادة الابتدائية تصل إلى 15.1 وهو الأمر الذي يشير إلى أن نسبة من العمالة الوافدة في ليبيا هم من الأيدي العاملة غير الماهرة أو على الأقل عدم اكتسابها مهارات تعليمية متوسطة أو عالية، وينجم عن خاصية انخفاض المستويات التعليمية للمهاجرين اتجاه أعداد كبيرة من هؤلاء إلى العمل في القطاعات الخدمية التي لا تتطلب مستوى تعليمي عالي من المعرفة العلمية كما هو الحال في أعمال التشييد والبناء وشق الطرق والمجاري وأعمال التنظيف والزراعة والرعي والحراسة، وكثير من الأعمال التي تتطلب مجهوداً جسمياً.

أما بالنسبة للمستويات العلمية من فئة حملة الشهادة الإعدادية وما يعادلها تصل نسبتهم إلى 18% ثم حملة الشهادة الثانوية تصل إلى 16.3% وربما هم من ينخرطون في الأعمال

شبه الماهرة أو الماهرة التي تتطلب خبرة فنية وعملية مثل العاملون في مجالات الحدادة والخراطة والنجارة وميكانيكا السيارات والكهرباء والتكييف والتبريد وما شابهها من أعمال.

أما بالنسبة للمستويات العليا من حملة الشهادة الجامعية وما فوق تصل نسبتهم إلى 7.5% وهم من يعملون في القطاع الوظيفي فيمثلون في العاملون بالتعليم والصحة والعاملون بالمصانع والشركات مثل المهندسين والمحاسبين وغيرهم من المهن الأخرى.

ما أمكن التوصل إليه مما سبق تبين انخفاض المستوى التعليمي بين العاملين غير الليبيين ، لذلك يمكن وصف العمالة الوافدة إلى ليبيا بأن أكثر من نصفها تقريبا يتصف بالأمية (أمية – دون الابتدائية – شهادة ابتدائية) حيث بلغ إجمالي هذه الفئات إلى 164444 عاملاً وبنسبة تصل إلى 52.9 من إجمالي العمالة الوافدة 10 سنوات فما فوق.

وعلى العموم فإن ارتفاع نسبة من لا يحملون مؤهلاً علمياً إنما يفسر في ضوء ارتفاع الأعمال التي لا تتطلب مستويات تعليمية معينة كالخدمات الأسرية وأعمال التشييد والبناء والنقل والمواصلات وأعمال النظافة والحراسة والزراعة وغيرها وهي أعمال تشهد عزوف من جانب العمالة المحلية.

## 5. الوضع السكني للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي:

يتوزع الوافدون جغرافيا في كل المناطق الليبية للعمل بمواقع الإنتاج والخدمات المختلفة سواء في القرى والأرياف أو المدن ويزداد حجمهم في المدن الكبرى مثل مدينتي بنغازي وطرابلس وذلك وفقاً لتنوع الخدمات وفرص العمل.

يسكن بعض الوافدين في شكل تجمعات سكنية بالنسبة للعزاب أو فيه غير المصحوبون لأسرهم ، وغالباً ما تكون هذه التجمعات بمقر العمل الذي يوجد أكثر من فرد واحد، وذلك مثل القاطنون بالمساكن الجماعية الخاصة بالجهات الرسمية العامة أو الشركات والمصانع تلك التي توفر للوافدين العاملين معها السكن الجماعي في شكل حجرات تحتوي على منافع عامة مشتركة وتسع الغرفة حوالي من أربع إلى خمسة أشخاص ، ويتم إيواء الوافدين بها حسب جنسياتهم أو دولهم القادمين منها ، وعادتاً أكثر ما تنتشر هذه التجمعات بالشركات الكبرى التي تقوم بتنفيذ بعض المشاريع التنموية.

أما بالنسبة للوافدين المصحوبون لأسرهم ، منهم من يقطنون إما في المساكن المهيأة التي توجد بمقر العمل توفرها لهم بعض جهات العمل للوافد المصحوب لأسرته مثل الأطباء

بالمستشفيات أو أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو المهندسين والمحاسبين بالشركات والجهات العامة ، وأن بعضهم يسكن بالإيجار بنفسه ببعض المنازل المعدة للإيجار جانب الأسر الليبية.

أما بالنسبة للوافدين العاملين لحسابهم الخاص، وهم أولئك الذين يعملون إما في مجال البناء والتشييد أو في الأعمال الأخرى مثل: العمل بالأجر اليومي أو امتهان المجال الحرفي مثل: الحدادة والخراطة والكهرباء وما شاكلها، ونسبة لعدم وجود جهة عمل معينة توفر لهم سكن فقد قام جلهم بالسكن عن طريق الإيجار بشكل جماعي، سواء كان ذلك في بعض المنازل العربية الشعبية العادية أو بالسكن في حجرات معدة للسكن أعلى المحال التجارية في الأحياء الصناعية، أو السكن في العمارات والفيلات في طور الإنشاء والأعمار، فقد ساد هذا النوع من السكن لمعظم الوافدين العاملين لحسابهم الخاص بالمدن المزدحمة ، حيث يتم إيجار العمارة أو الفيلة في طور البناء والإعمار إلى حين استكمالها فيلجأون إلى عمارة أخرى في طور الإنشاء ، ويسكن في هذه العمارات وافدين من جنسيات مختلفة أفريقية وعربية، فكل مجموعة من الأفراد من ينتمون إلى بلد واحد يسكنون مع بعضهم في حجرة، وعلى الرغم من تجاور بعض هذه الجنسيات بالسكن في عمارة واحدة، إلا أنه يندر التعاون والاختلاط والتداخل فيما بينهم، حيث يغلق كل قاطنو غرفة من جنسية معينة غرفتهم عليهم دون أن يكون لهم أي اتصال بجيرانهم من الجنسيات الأخرى، وأحياناً قد ينشأ بينهم الصراع والتنافس على فرص العمل التي تطرأ عليهم أو يحدث مشاجرات بسبب الازدحام على المنافع المشتركة.(نور:1997، ص68)

وعلى هذا يعد السكن بالعمارات والفيلات في طور الإنشاء بالمدن الكبرى والمزدحمة الخاصة بالوافدين من جنسيات مختلفة، نوع للسكن العشوائي الذي يشابه السكن العشوائي للوافدين بالدول العربية النفطية وخاصة حالة السعودية حيث يوجد حول مدينتي جده والرياض عدد من الأحياء الفقيرة المزدحمة والتي تعرف باسم (القشش) أو الأكواخ ومدن الصفيح.(إبراهيم: 1985، ص 186)

وعلى الرغم من أفضلية السكن بالعمارة في طور الإنشاء عن السكن العشوائي فيما يعرف "بالقشش" وذلك لجودة التصميم والهيكل العام وسعة المكان، فإن وجه المقارنة بينهما يمكن في أن العمارة في طور الإنشاء تشابه السكن العشوائي بخلوها من متطلبات السكن الصحي، حيث لا توجد بها نوافذ مهيأة والحمامات ودورات المياه تكون تقليدية وجماعية، وعادةً ما تنتشر بهذه العمارات مخلفات البناء واستعمال بعض الحجرات منها كمخازن لبعض سلع مواد البناء كالأسمنت مثلاً.

كما توجد بعض المساكن التي يقوم بتشييدها مواطن ليبي وأعدها لغرض الإيجار للعمالة الوافدة، وهي عبارة عن غرف مجاورة لبعضها أرضية يضمها فضاء واحد ومحاط بسور، وتراوح سعة الغرفة الواحدة ما بين خمسة إلى ثمانية أشخاص، وتهيئ هذه المساكن بحيث تكون خاصة بسكن الوافدين من الجنسية العربية أو الأفريقية ، وتكون هذه المساكن عادتاً بضواحي المدن أو القرى وفي المناطق الزراعية حيث يتردد عليها المواطن الليبي لإيجاد حاجته من هذه العمالة الخاصة بالأجر اليومي، وتعرف هذه المساكن عند المواطنين الليبيين بأسماء جنسية ساكنيها مثل كراج السودانيين أو كراج المصريين أو كراج الغانيين والماليين، وهكذا نلاحظ نمط آخر للعمالة يسكنون في بعض المخازن الخاصة بالسلع التموينية حيث يعملون بشحن وتفريغ هذه السلع وأغلبهم من العمالة الأفريقية.

هكذا وقد تجبر ظروف العمل بعض الوافدين بالابتعاد عن جماعته السكنية للعمل والسكن بمفرده سواء كان ذلك بمزرعة أو بالرعي أو بالعمل بمحل تجاري أو ورشة حرفية، أو أي جهة عمل أخرى لفترة من الزمن وبالتالي يكون على اتصال مستمر بها من الفترة إلى الأخرى، حينما يتحين الفرص في المناسبات والعطلات للعودة إلى المجموعة السكنية، ومن ثم تكون جماعته السكنية الإطار المرجعي ومصدر الدعم المعنوي الذي يمده بالثقة في النفس والطمأنينة وتزوده بأخبار المعارف والأصدقاء المتواجدين بليبيا وأخبار الأهل بالبلد الأصلي.

**طبيعة النظرة المتبادلة بين المواطنين والوافدين:**

من الطبيعي أن يصبح المجتمع الليبي نتيجة لهذه الهجرات مجتمعاً يضم عدداً من الجماعات المتباينة، فبعض هذه الجماعات اختار الإقامة الدائمة في المجتمع الليبي، بينما تميزت إقامة الجماعات الأخرى بالطابع المؤقت وهي الأغلبية في هذه الجماعات.

فإذا نظرنا إلى طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع الليبي كجماعة اجتماعية من ناحية وبين الجماعات الوافدة الأخرى العاملة في المجتمع الليبي باعتبارها جماعات مقابلة فإننا سوف نجد أن هذه العلاقة تتحدد بالنظر إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تؤثر على طبيعة التفاعل بين أفراد المجتمع الليبي والجماعات الأخرى التي يمكن تصنيفها إلى أنماط الجماعات التالية:

**1.** من هذه الجماعات الجالية الأجنبية المتمثلة في العمالة الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وتضم أساسا مجموعة أصحاب المهارات والمهن الفنية العليا من العاملين في قطاع النفط والغاز والشركات الكبرى مثل الشركة المنفذة لمشروع النهر الصناعي والشركات المنفذة للطرق والجسور

وما إلى غير ذلك، ومن الواضح أن لبعض هذه الجماعات علاقة تاريخية بالمجتمع الليبي مثل الإيطاليون والإنجليز باعتبارهم المسيطرون سابقاً على البلاد وهم المسيرون لأمورها، هذا إلى جانب أن الجاليات الغربية وبعض الآسيوية تنتمي إلى المجتمعات المتقدمة المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة، وهي ذات المجتمعات التي تشكل سوقا لتصريف المواد البترولية، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه العلاقة ذات الأبعاد التاريخية والاقتصادية إلى تأسيس مجموعة من الاتجاهات المتبادلة. خاصة اتجاهات الجماعة الليبية نحو الجماعات الغربية أو تلك التي تنتمي إلى المجتمعات المتقدمة ، وهي الاتجاهات التي تشكل أساساً لتصور الجماعة الليبية لمختلف هذه الجماعات ودورها في المجتمع ، ويمكن القول أنه برغم صغر هذه الجماعة إلا أنه في مقابل ذلك تتركز أساساً في أهم القطاعات الاقتصادية كالبترول والصناعات الأساسية والشركات الكبرى غير أن تفاعلها مع الجماعة الليبية محدود بسبب حاجز اللغة من جانب وانحصار أغلبها في أماكن النفط التي توجد أغلبها في الصحراء ويقتصر تعامل هذه العمالة مع العاملون معهم من الليبيين في هذه القطاعات وأيضاً رغم صغر حجمها وعدم وضوحها في المجتمع يجعل تكوين الاتجاه بالأمر الصعب.

**2.** بالإضافة إلى ذلك هناك جماعات العمل العربية العاملة في المجتمع الليبي، ويمكن أن تقسم هذه الجماعات إلى نوعين: الجماعات العربية التي لها حدود مشتركة مع ليبيا ، متمثلة في مصر والسودان وتونس والجزائر وهي عادة كبيرة العدد وقد جاءت أغلب أفراد هذه الجماعة خلال موجة الهجرة الأولى بعد اكتشاف النفط، وهي على تأثير بالغ الأهمية في الثقافة الليبية حيث وصف بعض الباحثين أن الثقافة الليبية هي امتزاج الثقافتين الثقافة المصرية من الشرق والثقافة التونسية من الغرب، ثم الجاليات العربية الأخرى والتي جاءت أساساً من المجتمعات العربية غير المنتجة للنفط أو التي تعرضت لبعض الظروف السياسية، ورغم الاشتراك بين الجماعات العربية فيما يتعلق بقضايا اللغة والتاريخ والتراث المشترك، وهي العوامل التي كان من الممكن أن تكون أساسا لتشكيل جماعة عربية واحدة، إلا أن الانفصال الذي حدث بفعل الموقع الجغرافي أو التباين من حيث المستوى الاقتصادي ، أدى إلى تميز هذه الجماعات بعضها عن بعض، وأيضاً تميز علاقة الجماعة الليبية بكل جماعة من هذه الجماعات كل على حده، وهو الأمر الذي يشكل أساساً لقيام اتجاهات متبادلة يصبح التعرف عليها أمراً على قدر بالغ من الأهمية، وعند تناولنا لتصور الليبيين نحو الجالية العربية فهم مرتبطون بالوافدين العرب ارتباطاً كبيراً وذلك لعامل الدين واللغة والقيم والعادات والتقاليد المتشابهة بينهم، علماً بأن أبناء المجتمع الليبي تلقوا تعليمهم على يد الجماعات العربية فقد كانوا هم المدرسين لكل

المراحل التعليمية وهم الأطباء وهم المهندسون حتى وقت قريب، إضافة إلى أن وجودهم المستمر في ليبيا لم يولد المشاكل التي تعيشها اليوم من بعض الجاليات الأخرى فلم تكن هناك سرقات أو انحرافات كما هو موجود في الوقت الحالي.

**3.** أما عن تصور الليبيين نحو جماعة العمل الأفريقية، وهي الجماعات التي جاءت من مجتمعات ذات ثقافات متباينة ولغات متعددة حتى داخل البلد الواحد، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الاختلاف الثقافي من خلال التفاعل إلى تأسيس مجموعة من الاتجاهات والتصورات المتبادلة التي ينبغي الكشف عن طبيعتها وطبيعة الأسباب أو العوامل المؤثرة فيها، وفي هذا الإطار نلاحظ أن المواطنين الليبيين مجبرين على استخدام العمالة الأفريقية وبالذات في المجالات والأعمال التي اتصفت بها هذه العمالة متمثلة في مهنة الرعي والحراسة وأعمال النظافة العامة وأعمال شحن وتفريغ البضائع، إلى غير ذلك من المهن التي تؤديها العمالة الأفريقية دون غيرها من العمالة الأخرى، وبذا فنجد أن علاقة المواطنين بهم لا تخلوا من التحيز أو التعصب الواضح وهذه التصورات موجودة عند الطرفين، فالمواطنون أصبح لديهم نمط ثابت للأفارقة بأنهم غير مطيعين وبأنهم يتسمون بالعدوانية وأنهم أتوا من بيئات متخلفة وحاملين معهم بعض الأمراض الصحية وأنهم هم من تسبب في انتشار بعض الأمراض الاجتماعية المتمثلة في السرقة والتزوير وانتشار تعاطي الخمور والمخدرات وما إلى ذلك من هذه الصفات المتدنية، ومن جانب آخر وفي مقابل ذلك كون الأفريقيون وجهات نظرهم نحو المواطنين الليبيين بأنهم مترفعين عليهم وينعتونهم في بعض الأحيان بالعبيد، وهكذا تكون العلاقات بين المواطنين والوافدين الأفارقة متوترة دائماً ومشحونة باحتمالات الانفجار على صعيد الإحساس والشعور والسلوك الجمعي، ويعني كل ذلك أن العمالة الأفريقية تشعر بالغربة والعزلة عن المحيط الاجتماعي أو بضعف التفاعل مع المواطنين، ولذلك نجد الوافد الأفريقي غير منتمي للثقافة وللمؤسسات الاجتماعية للمجتمع، وهو ما نجده يؤثر على الإنتاج في هذه المؤسسات، إذ يغلب معيار الكسب المادي دون أي نظرة أخرى على صعيد العمل والإنتاج إضافة إلى تعدد الولاءات الدينية وتعدد اللغات واللهجات والتمسك بتراثهم وهويتهم وعاداتهم مما يساهم في عدم تفاعلهم مع المواطنين الليبيين وربما يجسد بعض التصورات السلبية بين جماعات العمل الوافدة الأفريقية وبين مواطني المجتمع الليبي من جانب.

**نتائج البحث:**

أبرزت هذه الدراسة التحليلية للهجرة الوافدة في ليبيا بعض التغيرات الديموغرافية ويمكن رصدها بالنتائج الآتية:

**1.** شهدت معدلات نمو السكان غير الليبيين تذبذباً خلال السنوات الممتدة ما بين تعدادي 1973 – 2006م، نتيجة لعدد من الأحداث والتغيرات الداخلية والإقليمية التي تأثرت بها ليبيا، فإن تدفق المهاجرين كان أكثر حدة في السبعينات والثمانينات، حيث بلغت معدلات نمو السكان غير الليبيين (16.7%) في الفترة من 1964-1973 و(6.93%) في الفترة من 1973-1984 في حين تراجعت في الفترات الأخرى لتبلغ (0.05%) في الفترة من 1984-1995 و(0.04%) في الفترة من 1995-2006م.

**2.** سيطر الوافدين من غير العرب على إجمالي الوافدين في ليبيا حيث يشكلون نسبة (95.10% - 82.56%) في تعدادي 1954، 1964 وكانت النتيجة أن انخفض نصيب الوافدين العرب إلى (4.85%، 17.44%) من جملة الوافدين خلال الفترة نفسها، ولكن الأمر تغير في تعداد 1973 فأصبحت السيطرة للعمالة العربية التي بلغت نسبتها إلى 90.24% مقابل 9.76%من الوافدين الغير عرب، ولكن انعكس الوضع في تعداد 1984 نتيجة لتأثر العلاقات السياسية مع بعض الدول العربية المجاورة فأصبح نسبة العمالة الغير عربية في هذا التعداد 52.74% مقابل 47.26% من العمالة العربية، ولكن في الفترة الأخيرة أصبحت السيطرة واضحة للعمالة العربية حيث بلغت نسبتها إلى (81.11% ، 84.79%) من إجمالي السكان الغير ليبيين في تعداد 1995 وتعداد 2006م.

**3.** حدوث حالة عدم توازن في التركيب العمري والنوعي للسكان المهاجرين بسبب ظاهرة الانتحاب العمري – النوعي، مما ترك بصمات لها عواقب خطيرة على كثير من أنشطة الحياة الجوهرية.

**4.** لوحظ زيادة أعداد الوافدين في أغلب المهن وأوجه النشاط الاقتصادي ففي الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في أنشطة الصناعات التمويلية والتشييد والبناء والتجارة والمطاعم والفنادق كانت السيادة للعمالة الوافدة، أما في التركيب المهني فيلاحظ أن هناك نفوراً ملحوظاً بين المواطنين الليبيين للمهن التي تتطلب عملاً يدوياً أو مهنياً، الأمر الذي تطلب الاستعانة بالعمالة الوافدة لتلبية الطلبات المتزايدة في المهن المختلفة، مما يشير إلى أن العمالة الوطنية ليست قادرة على إشباع حاجات سوق العمل كماً وكيفاً وهو أمر له خطورته حاضراً ومستقبلاً.؟

**5.** إن استمرار تدفق العمالة الوافدة على الرغم من إيجابياتها لليبيا، ترك آثاراً سلبية، حيث إنها تزيد من مستويات البطالة للمواطنين خاصة أن نسبة البطالة بلغت في آخر تعداد 2006 إلى حوالي 20.74% ما بين العاملين اقتصادياً في المجتمع الليبي، مما يستدعي ، بالطبع، سياسات تدخلية لزيادة انخراط العمالة المحلية في النشاطات الاقتصادية المختلفة سواء كانت ضمن

القطاع العام أو الخاص، والعمل على تأهيلها وتدريبها، والمراجعة الدائمة لمخرجات النظم التعليمية لتتوافق واحتياجات سوق العمل.

**6.** أن استقدام العمالة الوافدة لا يرتبط بسياسة أصحاب القرار في ليبيا لمواجهة احتياجات سوق العمل مما نتج عنه ظهور أعداد كبيرة من العمالة الهامشية الغير ماهرة والغير متعلمة حتى وصلت نسبة الأمية فيما بينهم إلى 21.6% ومن مستواهم دون الابتدائية إلى حوالي 16.2% حسب تعداد عام 2006م، فعلية نتيجة لكثرة منابع الهجرة الي ليبيا ينبغي العمل علي وضع شروط لاستقبالها واستخدامها كقوة عمل وذلك للاستفادة منها .

**7.** يجب العمل حصر العمالة الوافدة سنويا من قبل الجهات المسؤولة في الدولة وذلك لما له من أهمية في وضع السياسات التنموية .

**المراجع:**


**1.** عثمان الحسن محمد، ياسر عوض الكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز دراسات وبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008.

**2.** باسم عبد العزيز عمر العثمان، ملامح التغير الديموغرافي للهجرة الوافدة لمملكة البحرين ما بين تعدادي 1981 – 2001، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 135، السنة 2009

**3.** مارشال جوردن، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المركز المصري العربي ، القاهرة، ج1، 2000.

**4.** فيصل إبراهيم الزياني، مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغير بنائه الاجتماعي، مطبعة دار التأليف، 1977.

**5.** أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

**6.** محمد مختار العماري، التغيرات السكانية في بلدية بنغازي خلال الفترة 1954-1984، رسالة دكتوراه ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1997، ص 104-106.

**7.** علي معمر بن مؤمن، التغيرات المحددة للتكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005 ، ص 9.

**8.** فاطمه الهادي النجار، الهجرات الأفريقية إلى ليبيا، أسبابها، خصائصها، نتائجها، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة الجغرافيا، ليبيا، 2005، ص92

**9.** عادل عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963-1993، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 1997.

**10.** خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

**11.** نكوس جوزيف، المهاجرون من غرب أفريقيا في مدينة طرابلس، أسباب هجرتهم وآثارها، رسالة ماجستير ،جامعة طرابلس.

**12.** الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا، تقرير التنمية البشرية، 1999.

**13.** نادر فرجاني، العمالة الوافدة إلى الخليج العربي، حجمها، مشاكلها، والسياسات الملائمة، المستقبل العربي، عدد 23، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1981.

**14.** الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006.

**15.** موسى سميحه، انتقائية الهجرة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 7، عدد4، 1989.

**16.** نادر فرجاني، سعياً وراء الرزق، دراسة عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

**17.** محمد صادق إسماعيل، العمالة الأجنبية في الخليج العربي، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

**18.** على محمد نور، التكيف الاجتماعي للوافدين السودانيين للعمل في ليبيا الليبية، رسالة ماجستير ،جامعة طرابلس ،1997.

**19.** علي لبيب، الهجرة التونسية إلى ليبيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 47، السنة الخامسة، يناير 1983.

**20.** حسن محمد حسن، علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992.

**21.** منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1990.

**22.** سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1985.